سنظل نبني قواتنا المسلحة على أسس وطنية ومتطورة من أجل أن تظل راية اليمن الكبير خفاقة في الأعالي وتبقى الإرادة اليمنية حرة ومستقلة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

مجلس التعاون

يعد أكبر تجمع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة

حضور خليجي وعربي في مؤتمر داتاماتيكس جيتكس 2009

دبي/ متابعات:

كشفت داتاماتكس الجهة المنظمة لمؤتمرات جيتكس دبي 2009 والذي يعد أكبر تجمع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة عن حضور خليجي وعربي متميز ويشارك أكثر من 200 شخصية من كبار المسؤولين الذين يتخذون القرارات المتعلقة بتقنية المعلومات والاتصالات لأكثر من 500 مؤسسة حكومية وخاصة إلى جانب عدد من كبار المتحدثين والشخصيات البارزة في مجال الصناعة الذين سيوضحون رؤيتهم وإستراتيجيتهم حول كيفية التعامل كقادة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المستقبل وكيف يمكن لقراراتهم المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إحداث نمو وتغيرات ناجحة في مؤسساتهم .

وأكد علي الكمالي رئيس اللجنة المنظمة أن المؤتمر سيركز على التحديات التي تواجه كبار صناع القرار لتقنية المعلومات والاتصالات ورسم خريطة الطريق للوصول إلى الاستراتيجيات التي تتناسب معهم.

وسيناقش المؤتمر رؤية قادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القرن الحادي والعشرين وأفضل النماذج للمؤسسات الحكومية والخاصة / وندوز و يونيكس ولينكس/ ومستقبل صناعة التكنولوجيا لقطاع الأعمال وكذلك تسليط الضوء حول دور قادة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مؤسسات القرن الحادي والعشرين والدروس المستفادة من هؤلاء القادة لتحقيق استثمارات ذات مردود ناجح و دورهم تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تواجههم لتأهيل وتدريب الكوادر البشرية في المنطقة.

وأوضح الكمالي أن المؤتمر سيتناول ضمن محاوره الفجوة المعلوماتية وتحدياتها بالإضافة إلى تطور الأداء وبناء المعلومات في المؤسسات الحكومية والخاصة وهذه مواضيع بلا شك ذات صلة وثيقة في بنية التطوير والتنمية.

GITEX DUBAI

أضواء

دولة دينية أم مدنية؟

تقدم عضو مجلس الأمة الكويتي محمد هايف المطيري بسؤال إلى إدارة الفتوى في وزارة الأوقاف، حول مدى وجوب التزام المرأة المسلمة بالحجاب أثناء ممارستها لحقوقها السياسية، فما كان من تلك الإدارة إلا أن أجابت بضرورة التزام المرأة المسلمة بالحجاب الشرعي في كل مناحي الحياة العامة، ومنها ممارستها لحقها في الانتخاب والترشح.

محمد حسين اليوسفي

ولم يكن سؤال النائب محمد هايف المطيري دون قصد، ذلك أن هذا النائب يعرف مقدماً إجابة سؤاله، وهو أيضاً لم يكن غافلاً عن أحكام الشريعة الإسلامية في ما يخص الحجاب، والاجتهادات المختلفة حولها، فهو نائب سلفي قد مر على تلك المسألة وغيرها وهو يتدرج في سلم الجماعة التي ينتمي إليها، والتي تطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية في إطار اجتهاد خاص بها.

إنما كان قصده سياسياً، وهو «إبطال» عضوية نائبتين من النائبات الكويتيات الأربع اللاتي فزن في الانتخابات السابقة، وهما الدكتورتان رولا دشتي وأسيل العوضي، بدعوى أنهما لم تلتزما بالضوابط الشرعية التي ينص عليها القانون رقم 17 لسنة 2005، وهو القانون الذي فتح الباب أمام المرأة الكويتية للمشاركة في الحياة النيابية.

وحال صدور تلك الفتوى انقسم الشارع الكويتي بين مؤيد ومعارض، وتكاثرت المقالات الصحفية في الأربع عشرة صحيفة يومية التي تصدر في الكويت، وفي المجلات الأسبوعية، فضلاً عن الفضائيات «المحلية» التي لا تترك شاردة ولا واردة إلا وتسلط الضوء عليها، خاصة آراء رموز وممثلي القوى السياسية المتضاربة! .

المعارضون، وهم يمثلون القوى المستنيرة رأوا في عمل النائب سابقة لا يمكن السكوت عنها، إذ سحبت حق التشريع من «نواب الأمة» المنتخبين انتخاباً حراً وأعطته لـ «إدارة معينة».

وَذكَّرت النائبة أسيل العوضي بأن «الكويت دولة مدنية يحكمها القانون ولا تحكمها الفتاوى الشرعية، حيث إن الأخيرة تحكم سلوكياتنا والتزاماتنا». وسارعت زميلتها النائبة رولا دشتي بتقديم اقتراح بقانون «بتعديل المادة الأولى من قانون الانتخاب بحيث تحذف عبارة الأحكام الشرعية».

أما بالنسبة للتيار الديني فتلك فرصة كبيرة لفرض برنامجهم، لذا سارع نوابهم إلى الترحيب بتلك الخطوة واعتبروا الفتوى مقدمة «لتطبيق الشريعة»، بل تقدم أحد المحامين المنتمين للتيار (مبارك المطوع) بطلب فتح المرافعة للمحكمة الدستورية التي تنظر في قضايا عدة طعون انتخابية، والمقرر أن تصدر حكمها فيها في الثامن والعشرين من الشهر الجاري، ذلك أنها - على حد قوله - لها تأثير كبير ويعتبر مستنداً قاطعاً يوجب فتح باب المرافعة لتقديم تلك الفتوى!!

وليس هذا هو الجدل الوحيد الحاصل في الكويت، بل ثمة قضيتان شغلتا الرأي العام في الأسبوع الأخير، أما أولاهما فتركزت حول الاعتداء على الناشط زايد الزيد، في حين كانت الأخرى حول تجدد الحديث عن وضع حل لمشكلة عديمي الجنسية المعروفين بالبدون.

فقد تعرض الكاتب الصحفي وعضو «مظلة العمل الوطني» المعروفة اختصاراً ب «معك» ، إلى اعتداء غاشم من مجهول بـ «عجرة» (وهي خشبة تشبه المطاعة) عقب خروجه من ندوة خصصت للحديث عن «تقرير الشفافية الدولية»، بالذات ذلك الجزء المتعلق بدولة الكويت.

ومن واقع التحقيقات التي أجرتها وزارة الداخلية وشكل الاعتداء، يمكن الاستنتاج أنها كانت عملية «شروع في القتل»، بقيت أسبابها مجهولة إلى الآن، بيد أن الزيد كما ذكر لوسائل الإعلام ومنها فضائية «العربية»، قال إنها بسبب مقالاته ونشاطاته ضد الفساد والرشوة التي باتت حديث الناس في الكويت، وأن ما تعرض له هو كما تعرض له النائب السابق والأمين العام للمنبر الديمقراطي عبدالله النيباري، وقبله النائب حمد الجوعان، وكلاهما آثار الاعتداء واضحة عليه، وكلاهما كانا من المتحدثين كثيراً عن الفساد الإداري وسرقة المال العام!

أما الحديث حول وضع حد لمشكلة البدون فهو حديث متكرر، بيد أن الجديد فيه مطالبة 26 نائباً في البرلمان الكويتي بأن تخصص جلسة كاملة للنظر فيها في العاشر من ديسمبر المقبل، ولمناقشة تصورات الحكومة لحلها.

وفي نفس الوقت، رفضت اللجنة التشريعية في مجلس الأمة تجنيس ألفين من البدون، كما «يجيز» قانون الجنسية ذلك، على اعتبار أن عملية التجنيس مسألة سيادية لا يمكن إلزام الحكومة بها.

وقد سارعت الحكومة بطرح تصوراتها لحل تلك القضية، والمتمثلة بتجنيس من تنطبق عليهم الشروط الواردة في القانون، وعلى رأسها شمولهم بإحصاء العام 1965، فضلاً عن أولئك الذين خدموا في القوات المسلحة الكويتية وساهموا في تحرير الكويت، أو شاركوا في معارك الأمة العربية في حربي 1967 و1973. أما الباقون، فيعطون حقوقهم المدنية وتمنح لهم فترة خمس سنوات لإظهار جنسياتهم الأصلية.

ويعتقد أن من تنطبق عليهم شروط التجنيس لا يتجاوز عددهم 35 ألفاً من مجموع 95 ألفاً هم إجمالي هذه الفئة، علماً بأن التجنيس لو تم فإنه لن يتجاوز الألفي حالة سنوياً - كما ينص القانون - ومعنى ذلك بقاء المشكلة دون حل حاسم لمدة طويلة.

عن/ صحيفة «البيان» الإماراتية

خادم الحرمين الشريفين يدشن المرحلة العلمية لتطوير القضاء مطلع العام المقبل

الرياض/ متابعات:

يدشنُ خادم الحرمين الشرَّيفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، أعمال المرحلة العلمية الأولى لمشروعه لتطوير مرفق القضاء مطلع العام المقبل، ويرعى المؤتمر الدولي المصاحب بعنوان: «تنوع الأحكام الجنائية - نحو تأصيل علمي للعقوبات التقديرية وتوثيقها».

وأوضح وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى: «إنَّ الرعاية تمثل نقطة تحولٍ ومنعطفاً مهماً في تاريخنا القضائي، مشمولاً بالإفادة من أرقى المعطياتِ والخبرات محلياً وعالمياً، وتسخيرها للنهوض بقطاع العدالة بكامل أجهزته ومرافقه، بعد أن استكملت الوزارة الاستعدادات لمتطلبات القطاع العدلي في ما يخص المنشآت والتجهيزات وتقنية المعلومات والبوابات الالكترونية التي سيتم تدشينها تباعاً، ودرس الهيكلة الإدارية»، مشيراً إلى أن الوزارة لديها العديد من الخيارات لدرسها وتقويمها والأخذ بالأنسب منها.

وأشار إلى أن الدور الكبير الذي يضطلع به خادم الحرمين في هذه النقلة التاريخية يضاف إلى مُنجزاته الكبيرة لخدمة الشريعة الإسلامية، وأن افتتاحه لأعمال المرحلة العلمية الأولى من مشروعه لتطوير مرفق القضاء يترجم حجم التطلعات العليا نحو مرفق العدالة، ويضع الوزارة أمام تأكيد جديد لأهمية قيامها بمسؤوليتها العدلية على أكمل وجه، وتجاوز أي عقبة قد تعيق سرعة إيصال الحقوق لأصحابها، وأكد أن عزم خادم الحرمين الشريفين على كسب رهان الدولة على النجاح الكامل لهذا المشروع بجميع مكوناته، يجعلنا جميعاً على محك المسؤولية، بما يهدف إليه من تسخير المعرفة، والخبرة، والتقنية، والاستثمار في الموارد البشرية لخدمة أحكام الشرع المطهر، باعتبارها العلامة الفارقة في صرحنا الوطني الكبير، وأن تسريع عملية التقاضي وتوفير ضمانات العدالة كافة تعد العنصر الأهم في المكون التنموي.

الملك عبدالله بن عبد العزيز

وأضاف الوزير العيسى أنَّ المرحلةَ العلمية ستتركز على درس العديد من الخطط والبرامج من بينها: الخطة العدلية المتكاملة لتسريع البت في القضايا، متضمنة محاور عدة من بينها: نشر ثقافة التحكيم، وتفعيل دورها الحقوقي، بطبيعته الخاصة ومزاياه المهمة، كما تشمل الخطة العدلية اقتراح الإلزام بأسلوب الصلح والتوفيق وفق ترتيب نظامي، ودرس التجارب العالمية بقصر الترافع على مكاتب المحاماة والتعويض عن أتعابها، وإعادة تأهيل المكاتب القضائية بتعزيز دور الباحثين في الشريعة والأنظمة لإعداد الدراسات الشرعية والنظامية، وتحضير القضية، خصوصاً جمع مسائلها العلمية وسوابقها القضائية، وكذلك نشر الأحكام واستخلاص مبادئها وفق تصنيف علمي ونشر إلكتروني، والتطبيق الفاعل لتعليمات الحد من الدعاوى الكيدية، والإعداد الجيد لتدريب القضاة وأعوانهم وتلمس مواطن الحاجة في العملية التدريبية.

وأردف بأن من مهمات تسريع البت في القضايا تفعيل دور المحضرين، وعمل التدابير اللازمة لقيامهم بواجبهم على أكمل وجه، والتطبيق الفوري من المحكمة لأحكام النظام في حال عدم جدية أيٍّ من أطراف الدعوى بالحضور أو المماطلة في تقديم مستنداتها، والمرونة في رصد مذكرات الدعوى والعهد بذلك إلى أعوان القضاة في سياق آخر ما توصلت إليه إجراءات المرافعة القضائية، وتفريغ القضاة بحيث لا يُسند إليهم أي عمل يخرج عن إطار العمل القضائي، بما في ذلك إثقال كواهلهم بالأعمال التوثيقية الخارجة عن ولاية البت والفصل، نظراً إلى كون الوظيفة القضائية تتطلب التفرغ التام ومواصلة البحث والدراسة والاستطلاع، وأن الصوارف الأخرى من شأنها التأثير على أداء القاضي والتقليل من مستوى إبداعه المطلوب.

وأكد الوزير العيسى في هذا السياق أن قضاء المملكة لا يتطلب زيادة ملحة في أعداد قضاته، بقدر ما يتطلبه الطرح المنوه عنه من الاهتمام والدراسة، وهو ما يشكل الأولوية في المراجعة والتقويم، خصوصاً إذا علمنا بأن تعداد القضاة - المقارَن - يشملُ كافة من يزاول العمل القضائي، بما في ذلك اللجان ذات الاختصاص القضائي، وقضاة التوثيق، والمشمولون كافة بمظلة السلك القضائي وإن لم يباشروا أعمالاً قضائية صرفة، في حين أن إحصاءاتنا لا تشمل عند عقد المقارنة سوى منسوبي القضاء العام.

وأوضح وزير العدل أن المؤتمر الدولي المصاحب سيتناول موضوع تنوع الأحكام الجنائية وإيجاد آلية علمية تعتمد حصره على التنوع الإيجابي، وتوثيق ذلك بمبادئ قضائية ومنهج تدويني شامل، يجعل الجميع أمام صورة واضحة للمبادئ التي استقر عليها الدكتور هانس فيشر القضاء في فصل العقوبات التقديرية وتلافي احتمالية ازدواجية الأحكام في الوقائع المتماثلة، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الفروق بين الدعاوى وأحوال المتهمين، خصوصاً السوابق الجنائية، كما سيتناول المؤتمر العقوبات البديلة واستطلاع جدواها من جهة أسلوب تنفيذها، ليكون التوجه القضائي مؤسساً على القراءة الدقيقة لإمكان التنفيذ.

وأشار وزير العدل إلى أن فعاليات الملتقى العلمي ستشمل نخباً قضائية وعلمية وخبراء مشهوداً لهم في هذا المجال وسيأخذ في الاعتبار تقديم العديد من المقترحات والتوصيات؛ للرفع بها الى راعي المؤتمر خادم الحرمين الشريفين، مؤكداً أن التحديث والتطوير - وفق ثوابتنا القضائية - هو الحكمة التي نسعى إليها وهي ضالة المؤمن، لتخدم عدل الشريعة الإسلامية الذي اضطلعت به كفاءاتنا القضائية على أكمل وجهٍ وفق منهج واضح وتأسيس راسخ نعتز بسيادة دستوره وتميزه، معلماً مضيئاً في سجلنا الوطني الممتد.

دعم عاجل من مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية لمساندة ضحايا الفيضانات في الفلبين

الرياض/ فراس اليافعي:

تبرعت مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية* والتي يرأس مجلس أمنائها صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، والتي تَشغَل فيها منصب نائبة رئيس مجلس الأمناء حرمه سمو الأميرة أميرة الطويل، بمستلزمات طبية وأدوية لمساندة ضحايا العاصفة الاستوائية كيتسانا التي اجتاحت الفلبين. ويجري حالياً التنسيق مع الحكومة الفلبينية لتأمين شراء تلك المستلزمات وإستلامها لتوزيعها على مستحقيها. وسيساهم تبرع المؤسسة في تخفيف معاناة مئات الضحايا والمتضررين من الفيضانات.

الأمير الوليد بن طلال

وقد أعلن الأمير الوليد دعم المؤسسة خلال أجتماع مع سفير الفلبين لدى المملكة العربية السعودية سعادة الأستاذ انطونيو فليامور. وخلال الإجتماع أعرب سموه عن أحر التعازي والمواساة لفخامة السيدة جلوريا ماكاباجال أرويو رئيسة جمهورية الفلبين وشعب الفلبين في ضحايا الفيضانات التي تعرضت لها بلادها، وما نتج عنها من وفيات وأضرار ومفقودين.

وقد سبق أن التقى الأمير الوليد بالرئيسة الفلبينية جلوريا ماكاباجال أرويو في عدة مناسبات: منها زيارته للفلبين استجابة لدعوة من فخامة الرئيسة حيث قلدت سموه وسام القلب الذهبي برتبة قائد والذي يعتبر أعلى وسام في الفلبين. و في مطلع العام الحالي التقى سموه بفخامة الرئيسة وأقام مأدبة غداء على شرفها في برج المملكة.

ولسموه عدة استثمارات في الفلبين منها في القطاع المصرفي عن طريق ستي غروب Citigroup وفي القطاع الفندقي عن طريق فندقي فيرمونت مانيلا Fairmont Manila ورافلز مانيلا Raffles Manila، وقد تم توقيع صفقة تطوير هذين المشروعين في عام 2007م بين كل من شركة المملكة للإستثمارات الفندقية التي يرأسها الأمير الوليد Kingdom Hotel Investment (KHI) وشركة أيالا لاند Ayala Land Inc. في مانيلا خلال زيارة لسمو الأمير.

وتعمل مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية – لبنان على توفير فرص التدريب والتعليم والعمل للنساء والشباب في منطقة الشرق الأوسط عن طريق دعم المشاريع الانسانية التنموية بشراكة مع منظمات متخصصة في مجالها. كما تسعى المؤسسة للقضاء على ظاهرة الفقر عالمياً من خلال رعاية وتنمية المؤسسات والصناديق والمنظمات الخيرية العالمية، و ضمان الإغاثة السريعة والفعالة للدول الفقيرة المتضررة من الكوارث الطبيعية. وتقوم المؤسسة كذلك بإنشاء المراكز ودعم الدراسات والمنتديات التي تشجع على الحوار والتقارب بين مختلف الأديان في العالم، والمساهمة في الحفاظ على التراث الأدبي والفني الإسلامي في المتاحف العالمية.

وتشمل تبرعات سمو الأمير الوليد بن طلال الخيرية 59 دولة، و قد بلغت على مدى 30 عاماً مضى أكثر من 9 مليار ريال انفقت عبر مؤسسات سموه الخيرية والإنسانية لجعل العالم مكاناً افضل. وقد أنشأ سموه ثلاث مؤسسات خيرية بشعار "التزامنا بلا حدود" " Commitment Without Boundaries": مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية – السعودية، و مؤسسة الوليد بن طلال الخيرية – لبنان، و مؤسسة الوليد بن طلال الانسانية – لبنان. تعمل المؤسسات محلياً وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وعالمياً على مكافحة الفقر و البطالة و نشر ثقافة الحوار ما بين الأديان والحضارات بالإضافة إلى دعم المرأة والشباب.

بعد تحسن مؤشرات كفاية رأس المال والملاءة

الإمارات تؤجل ضخ 5.5 مليار دولار مخصصة لدعم سيولة البنوك

دبي/14 اكتوبر/رويترز:

أجلت الحكومة الإماراتية ضخ الدفعة الاخيرة من تسهيلات دعم السيولة لدى البنوك، والبالغة قيمتها 20 مليار درهم (5.45 مليار دولار) وذلك لعدم وجود حاجة لضخها في الوقت الراهن، وفقا لما نقلته صحيفة "البيان" عن مصادر مطلعة.

وخلال العام الماضي ضخت وزارة المالية الاماراتية 6.8 مليارات دولار في ودائع البنوك، وهي الشريحة الاولى من تسهيل بقيمة 19.1 مليار دولار طرحته البلاد لمساعدة البنوك الاماراتية على مواجهة أزمة الائتمان العالمية.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي أودعت الوزارة شريحة أخرى بقيمة 6.8 مليارات دولار في البنوك، إلا أنها لم تصدر أي بيانات منذ ذلك الحين بشان ما تبقى من تلك التسهيلات وجاء ذلك بعد أن خصص مصرف الامارات المركزي تسهيلات مصرفية طارئة بقيمة 13.6 مليار دولار لمواجهة الازمة.

وقالت الصحيفة نقلا عن مصادر مالية ومصرفية رفيعة المستوى إن ضخ الدفعة الثالثة من تسهيلات الحكومة الاتحادية لدعم السيولة لدى البنوك يخضع لشروط تحددها اللجنة الوزارية المختصة التي تضم وزيري المالية والاقتصاد ومحافظ المصرف المركزي.

وأضافت أن اللجنة استعرضت خلال اجتماعها الاخير اوضاع السيولة بالقطاع المصرفي ومؤشرات كفاية راس المال وملاءة البنوك وغيرها من المؤشرات كما في نهاية شهر أغسطس الماضي، أي بعد مرور حوالي عام على اندلاع الازمة المالية العالمية، ولاحظت اللجنة ان السيولة وكافة المؤشرات المصرفية الاخرى شهدت تحسنا ملحوظا خلال الشهور الأخيرة.

وأشارت الصحيفة إلى أن اللجنة ستدرس في اجتماعها المقبل المؤشرات المصرفية بنهاية شهر سبتمبر الماضي في اطار المتابعة المستمرة لاوضاع الجهاز المصرفي ومعرفة مدى الحاجة للدعم والمساندة.

وقالت المصادر إن اكبر مؤشر على تحسن السيولة تمثل في ارتفاع حجم شهادات الايداع التي يصدرها المصرف المركزي.

وفي وقت سابق من هذا الاسبوع قال المدير التنفيذي لمصرف "ستاندرد تشارترد" بالشرق الاوسط شاين نيلسون إن البنوك في الامارات تواجه نقصا في السيولة يصل الى 11 مليار دولار. (الدولار يعادل 3.67 دراهم).

قال: الأدب الإسلامي "بدعة كبيرة"

الكاتب والأكاديمي السعودي مرزوق بن تنباك: لا عقوبة ضد من لم يذهب إلى المسجد

الرياض/ متابعات:

قال الكاتب والأكاديمي السعودي الدكتور مرزوق بن تنباك إن كل المجتمعات لديها ثنائياتها المتعددة، وأن الثنائيات الموجودة في الخليج ليست جديدة سواء كانت عصبيات قبلية أو مناطقية، مشيراً إلى أن بواعث العصبية ومسبباتها ازدادت مؤخراً، بسبب اختلاف فرص الحياة؛ مفرقاً بين الانتماء وبين العصبية، مشددا على عدم وجود عقوبة ضد من لا يذهب للمسجد.

جاء ذلك في حوار له في برنامج "إضاءات" على قناة العربية أثناء استضافة الزميل تركي الدخيل له يوم الجمعة 16.

كما تحدث ابن تنباك عن كتابه المثير للجدل "وأد البنات عند العرب" حيث شكك في الكتاب بالآثار التي تتحدث عن وأد البنات، ورأى أن الوأد الموجود في النصوص الدينية هو الوأد المعنوي الذي يقوم على عدم البهجة والفرح بالمرأة المولودة.

د. مرزوق بن تنباك

ولدى سؤاله عن موقفه ضد إغلاق المحلات وقت الصلاة رأى الدكتور بن تنباك أن نداء "صلوا" بدأ في عهد الملك عبد العزيز ولم يكن - في ذلك الوقت- من لا يغلق دكانه يؤخذ لقسم الهيئة، موضحاً أنه ليس ضد النداء للصلاة لكن ليست هناك عقوبة ضد من لم يذهب إلى المسجد، لكن لا إشكال في النصح بالذهاب للصلاة. ابن تنباك الذي لا يعتبر نفسه ضد التيار الديني رأى أن التيار الديني لو رُشّد لنجح.

كما دعا ابن تنباك إلى وضع استراتيجية كاملة لتكريس المواطنة، ذلك أن مفهوم الوطنية -حسب بن تنباك- تحقق في الغرب ولم يتحقق حتى الآن في العالم الثالث، لافتاً إلى أن تقدم التعليم في الغرب جعله يجبر بعض طلابه على الدراسة هناك.

ولدى سؤال الدخيل له عن موقفه من "الأدب الإسلامي" قال ابن تنباك إن الأدب الإسلامي "بدعة كبيرة" وأنه يقف ضد جميع أنواع التصنيفات.

في مهرجان الشرق الأوسط السينمائي الدولي في أبو ظبي

المخرجة السعودية هيفاء المنصور تفوز بجائزة الشاشة عن فيلمها الروائي الأول «وجْدَة»

أبوظبي/ متابعات:

فازت المخرجة السعودية هيفاء المنصور بجائزة الشاشة، وقيمتها 100 ألف دولار من مهرجان الشرق الأوسط السينمائي الدولي في أبو ظبي، عن قصة فيلمها الروائي الأول «وجْدَة». وأعلنت لجنة أبو ظبي للأفلام في ختام مؤتمر «ذا سيركل» السنوي الثالث عن منح جائزة الشاشة للمخرجة هيفاء المنصور، التي قدمت في السنوات السابقة، أفلاماً تسجيلية قصيرة. وتتضمن جائزة الشاشة المخصصة لإبراز المواهب الصاعدة، منحة قدرها 100 ألف دولار، لتطوير السيناريو ودعم ومتابعة الفائز، حتى يتمكن من إنتاج مشروعه.

وقام المدير العام لهيئة أبو ظبي للثقافة والتراث محمد خلف المزروعي، ومدير إدارة المشاريع الخاصة في الهيئة عيسى المزروعي، ومدير لجنة أبو ظبي للأفلام ديفيد شيبرد بتكريم الفائزة، التي تقدمت للمسابقة بقصتها «وجدة»، وتتناول فتاة سعودية طموحة تحلم بالحرية.

وقالت لجنة أبو ظبي للأفلام في بيان لها، ان المخرجة الفلسطينية آن ماري جاسر جاءت في المرتبة الثانية، وان جائزتها عبارة عن رحلة إلى مهرجان «ملبورن» السينمائي الدولي كجزء من اتفاق للشراكة بين لجنة أبو ظبي للأفلام ومهرجان «ملبورن».

ويعنى مؤتمر «ذا سيركل» بتقديم شخصيات قيادية في قطاع الإنتاج السينمائي والتلفزيوني، من خلال أنشطة تشمل محاضرات وجلسات نقاش حول توجهات الإنتاج العالمية، والتمويل والتوزيع وتأثيرات التكنولوجيا الرقمية.